

دور المقاربة الديبلوأمنية في تعزيز الدور الإقليمي للجزائر: النزاع الليبي نموذجاً

*The role of the Diplo-Security Approach in strengthening Algeria's regional role:
the Libyan conflict as a model*



مزياني صبرينة¹ *

¹ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر،

meziani.s@centre-univ-mila.dz

تاريخ الإرسال: 2025/09/13 تاريخ القبول: 2025/11/09 تاريخ النشر: 2025/12/01

ملخص:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها أحد أبرز النزاعات التي شهدتها منطقة شمال إفريقيا مؤخراً، وهو النزاع الليبي الذي عرف تطورات عديدة حولته من مجرد انتفاضة ضد الدكتاتورية إلى نزاع مسلح معقد يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي، وتعد الجزائر من أكثر الدول المتضررة من تصاعد حدة العنف في ليبيا بسبب القرب الجغرافي بين البلدين من الناحية الجنوبية، مما دفعها للتدخل من خلال تبني المقاربة الديبلوأمنية سعياً لإيجاد حل مناسب يرضي جميع الأطراف المتنازعة، خاصة وأن هذه المقاربة تعمل على استخدام القنوات الدبلوماسية لتعزيز التعاون بين الدول مع توظيف البعد الأمني في خدمة أهداف السياسة الخارجية. الكلمات المفتاحية: النزاع؛ ليبيا؛ الجزائر؛ المقاربة الديبلوأمنية.

Abstract:

The importance of the study lies in its coverage of one of the most prominent conflicts that North Africa has witnessed recently, namely the Libyan conflict, which has witnessed numerous developments that transformed it from a mere uprising against dictatorship into a complex armed conflict that threatens regional security and stability. Algeria is one of the countries most affected by the escalation of violence in Libya due to the geographical proximity between the two countries to the south, which prompted it to intervene by adopting the diplomatic approach in an effort to find an appropriate solution that satisfies all conflicting parties, especially since this approach works to use diplomatic channels to enhance cooperation between countries while employing the security dimension in serving foreign policy objectives.

Key words: Conflict; Libya; Algeria; Diplo-Security Approach.

مقدمة:

شهدت منطقة شمال إفريقيا العديد من التغيرات المؤثرة على التوازن الإقليمي في المنطقة مع بداية انتشار حركات الاحتجاج المطالبة بتغيير الأنظمة، تحت مسمى الربيع العربي في عام 2011 بداية من تونس ومصر التي استطاعت مع مرور الوقت أن تتجاوز الأزمة وتحقق ولو بشكل نسبي الاستقرار الداخلي، على عكس ليبيا التي تعد أكثر الأزمات تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة نظرا لتطورات التي عرفتتها وأدت إلى انتشار العنف الداخلي والإرهاب وتحولها إلى أرض خصبة لنمو الجماعات الإرهابية.

وتعد الجزائر أكثر الدول المتأثر بتأزم الوضع الأمني في ليبيا الذي كان له تأثير مباشر على واقع الأمن الوطني نظرا للحدود المسامية التي تجمع البلدين، والتي تجعل سقوط ليبيا يشكل تهديدا مباشرا للاستقرار الداخلي، الأمر الذي شجعها على تبني المقاربة الدبلوماسية لإيجاد حل سياسي للأزمة وتجنب الطرح العسكري ادراكا منها بأن التدخل العسكري في ليبيا من قبل القوى الأجنبية من شأنه أن يحول المنطقة إلى بؤرة صراعات اقليمية. من هذا المنطلق، اعتمدت الجزائر وكعادتها على المقاربة الدبلوماسية لتدخل في ليبيا مستعينة بخبرتها السابقة في حل النزاعات والوساطة الدبلوماسية، بهدف جمع كل الاطراف الليبية المتعارضة على طاولة مفاوضات واحدة هدفها مصلحة ليبيا أولا، لذلك، وانطلاقا مما سبق تثير هذه الدراسة الاشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الليبي؟، وقد انبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية الموضحة فيما يلي:

✓ كيف تأثرت الجزائر بتصاعد حدة العنف في ليبيا؟.

✓ ماهي أبرز ملامح المقاربة الدبلوماسية التي تبنتها الجزائر في التعامل مع النزاع الليبي؟.

ويهدف الوصول إلى فهم دقيق للموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة، تم الاعتماد على مقاربة متعددة المستويات، بالإضافة إلى تقاطع المناهج أو ما يعرف بالمساندة المنهجية من خلال الاعتماد على المنهج التاريخي من أجل رصد مختلف المراحل التاريخية والتطورات التي طرأت على الوضع الأمني في ليبيا، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة وكان بهدف التعرف على وضعية معينة واحدة وبطريقة تفصيلية كونه المنهج الذي يتوجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بحالة الدراسة مما يساعدنا على فهم الموضوع والأثار المترتبة عليه وعناصره المختلفة، بالإضافة إلى ما سبق، تم الاستعانة بالأسلوب الوصفي والذي ساعدنا في وصف كل المحطات التي مرت بها ليبيا منذ اندلاع حركات الاحتجاج حتى الوصول إلى مرحلة النزاع.

كما تم الاعتماد كذلك من الناحية النظرية على نظرية الأمن الإقليمي، فانطلاقا من هذه النظرية والتي ترى أن تهديد أمن دولة ما يمكن أن يُفضي إلى زعزعة أمن محيطها الجغرافي، سعت الجزائر إلى تفعيل دورها الإقليمي لحماية حدودها الجنوبية الشرقية من خطر تدفق السلاح وعبور الجماعات المتطرفة.

وسيتم تحليل هذا الموضوع بالاعتماد على الهيكلية البحثية التالية:

المبحث الأول: تحليل النزاع الليبي ومسارات تطوره.

المبحث الثاني: دوافع التدخل الجزائري في ليبيا.

المبحث الثالث: ملامح المقاربة الديبلوماسية الجزائرية.

المبحث الأول

تحليل النزاع الليبي ومسارات تطوره.

إن المتتبع للوضع الليبي وتطوراته يجده قد مر بمجموعة من المراحل المختلفة، بدأت كانتفاضة ضد النظام السياسي لمعمر القذافي في 17 فيفري 2011 من خلال المظاهرات سلمية مثل ما حدث في مصر وتونس تحت مسمى الربيع العربي، للتحوّل سريعاً إلى مواجهة عسكرية وأزمة داخلية بين المعارضة والنظام ليتم تطعيمها فيما بعد بتدخل التنظيمات الإرهابية وخاصة داعش، ليتم وصف الوضع الليبي بأنه على مفترق حرب مهددة للأمن والاستقرار الداخلي والإقليمي¹.

هذا ما دفع الباحثين إلى طرح العديد من التساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى تردي الوضع الداخلي وتراجع الثقة بين الشعب ومؤسسات الدولة، خاصة وأن الحكومة الليبية دوماً ما كانت تصدر للمجتمع الدولي صورة نمطية عن حالة الاستقرار التي تعيشها من قبل، ليتضح بأن السياسة القبلية التقسيمية التي كان يعتمد عليها القذافي داخل المجتمع الليبي أثرت على طبيعة العلاقات الداخلية وكان لها دور بارز في الخروج ضد النظام السياسي الاستبدادي، بالإضافة إلى غياب الطابع المؤسسي للدولة الليبية ومنع البلاد من إقامة نظام ديمقراطي، بالإضافة إلى قمع الحريات وانتشار الفساد².

لتكون نتيجة ذلك إسقاط النظام السياسي الليبي بعد قرار مجلس الأمن بالتدخل العسكري في 20 أكتوبر 2011، والذي سبقه تشكل مجلس انتقالي يوم 27 فيفري 2011 كمحاولة لامتنعاص غضب الشعب والعمل دون الدخول في حالة النزاع المسلح، وكان هذا المجلس والذي نال الشرعية الدولية برئاسة مصطفى عبد الجليل ليتم حله في يوليو 2012 بعد انتخاب المؤتمر الوطني وتشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة علي زيدان³. واعتبرت هذه الفترة بمثابة مرحلة انتقالية في ليبيا هدفها تحقيق مطالب الشعب وتوجه نحو بناء دولة ديمقراطية، لكنها لم تستمر طويلاً بسبب إقرار قانون العزل السياسي في ماي 2013^(*) والذي أدى إلى شق القوى السياسية المعارضة لنظام القذافي، ليصدر بعد ذلك في 25 أوت 2014 قرار من المؤتمر الوطني العام

¹ -Ibrahim Fraihat, **Unfinished Revolutions Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab Spring**, (UK : Yale University Press, 2016), p, 21

² - Mesfin Gebremichael and others, **Libya conflict insight** , Institute for Peace and Security Studies, february 2018, p, 2

³ - فريق الأزمات العربي، الأزمة الليبية إلى أين؟ ، مركز دراسات الشرق الأوسط، ع13، مارس 2017. ص 9.

* - قانون العزل السياسي الليبي: هو قانون سنه المؤتمر الوطني العام الليبي في مايو 2013، يقضي بمنع الشخصيات السياسية التي اضطلعت بمسؤوليات سابقة في حكومة النظام الليبي السابق من تولي المناصب والوظائف في الدولة الليبية الجديدة.

يقضي بتعين عمر الحاسي رئيساً لحكومة الانقاذ في ظل وجود حكومة أخرى في طبرق وهي الحكومة المؤقتة بقيادة عبد الله الثني المكلف من قبل مجلس النواب¹.

لتكون بذلك ليبيا دولة بحكومتين متنافستين، الأولى في الشرق وهي حكومة طبرقة التي تشكلت من انتخابات مجلس النواب لعام 2014 وهي السلطة الوحيدة المعترف بها من قبل المجتمع الدولي، أما الحكومة الثانية في طرابلس وهي المدعومة من قبل الحركات الإسلامية المتطرفة، لينتقل الوضع في ليبيا إلى مرحلة النزاع المسلح الذي ساهمت فيه مجموعة من العوامل:

- انعدام الثقة والاتصال بين القوى الثورية الناشئة والجهاز القديم، وهو ما أثر على ديناميكيات الوضع الليبي وسرعة تحوله من مرحلة السلمية إلى المرحلة العسكرية.
- فشل الأطراف الليبية في التوصل إلى توافق سياسي شامل، مما أدى إلى انقسام حاد في السلطة بين حكومات متنازعة شرقاً وغرباً مع غياب مؤسسة مركزية موحدة للدولة.
- انهيار مؤسسات الدولة وخاصة الجيش والشرطة، مما فتح المجال أمام الميليشيات المسلحة لفرض نفوذها وهو ما ساهم في تصاعد العنف والفوضى.
- تزايد التدخلات خارجية من قبل القوى الإقليمية والدولية وتقديمها للمساعدات العسكرية والفنية، بالإضافة للدعم الاستشاري للأطراف المتنازعة لأسباب استراتيجية أو أيديولوجية، وهذا ما زاد من تعقيد النزاع وعرقل جهود التسوية.
- صعود التنظيمات الإرهابية وزيادة تأثيرها في مسار الوضع الأمني الليبي، الذي بات يتألف من العديد من الجهات الفاعلة المسلحة المختلفة في أهدافها وخلفيتها وهيكلها خاصة تنظيم داعش والقاعدة².
- بالإضافة إلى تدخل حلف شمال الأطلسي بعد أن أصدرت الأمم المتحدة "القرار 1973" الذي منح حلف الناتو حق التدخل في ليبيا، والذي بدأ في مارس 2011³. مع تبرير هذا التدخل بأغراض إنسانية تتمثل في حماية المدنيين من تعسف النظام الليبي السابق، إلا أنه حمل في طياته مصالح معينة أرادت الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا تحقيقها في ليبيا، وهذا ما أثبتته الطريقة التي نُفذت بها عمليات الناتو والتي أوضحت أن الهدف الحقيقي للتدخل هو إسقاط نظام القذافي فقط وليس حماية المدنيين، حيث قصفت قوات التحالف بشكل مكثف أهدافاً كانت خارج مجال تفويض مجلس الأمن⁴.

¹-وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، داعش وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2016، ص2.

²- عماد الدين بادي، استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة، ديكاف، مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن، 2020، ص ص9-16.

³. Marcus Cadier, World in conflict_ the case of Libya, the United Nations & NATO , (Bachelor thesis in International Relations, University of Gothenburg, august 2016). p, 5

⁴. Karim Mezran, and Elissa Miller, « Libya : from intervention to proxy war », The Atlantic Council's Rafik Hariri Center for the Middle East studies, july 2017, p, 1

دور المقاربة الدبلوماسية في تعزيز الدور الإقليمي للجزائر: النزاع الليبي نموذجًا

على اثر ذلك بدأت تطورات المشهد السياسي تأخذ منحى آخر، حيث شهدت ليبيا ربطاً بين التكتلات السياسية والتشكيلات العسكرية، وخلق هيكل التفاعل بين الدولة والقوى المسلحة غير النظامية، والتوسع في خلق ميليشيات وتشكيلات عسكرية جديدة على أسس قبلية وجهوية، لتدخل بذلك ليبيا في المرحلة العسكرية من خلال شن العديد من الحملات العسكرية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: محطات لأهم العمليات العسكرية في ليبيا

الحدث والتاريخ	الأطراف	الأسباب/ الأهداف	النتيجة
العملية العسكرية الكرامة 2014	الجيش الليبي بقيادة حفتر.	مكافحة الحركات الإسلامية المسلحة والجماعات المتطرفة في ليبيا	- تدخل الأمم المتحدة للوساطة بين أطراف النزاع .
الحملة العسكرية فجر ليبيا جويلية 2015	ائتلاف يخضع لسيطرة ميليشيات	حماية الثورة ضد الميليشيات المنافسة.	- وصول الميليشيات المتنافسة في طرابلس وطبرقة إلى اتفاق الصخيرات في المغرب في 2015/12/17
سبتمبر 2016	الجيش الليبي	السيطرة على محطات تصدير النفط الرئيسية في الشرق	- تشكيل حكومة وطنية " الوفاق الوطني" برئاسة فايز السراج
ديسمبر 2016	القوات الموالية للحكومة	طرد مقاتلي الدولة الإسلامية من بلدة سرت الساحلية ومن بنغازي بعد ثلاث سنوات من القتال.	- عدم اعتراف خليفة حفتر بحكومة الوفاق الوطني.
أفريل 2019	تقدم الجيش الليبي الوطني إلى طرابلس		- الدخول في اشتباكات مع قوات حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً،
هجوم عسكري واسع النطاق 4 أفريل 2019	قوات شرق ليبيا بقيادة خليفة حفتر		- تقدم قوات حفتر إلى الضواحي الجنوبية لطرابلس في الأيام القليلة الأولى من العملية.
المعركة الحاسمة في 12 ديسمبر 2019	- التقدم نحو العاصمة طرابلس.		- اشتباكات عنيفة بين القوات المسلحة لشرق ليبيا وبين جيش حكومة الوفاق الوطني مما زاد من وتيرة العنف.

المصدر : من اعداد الأستاذة بتصرف

من خلال تتبعنا لكونولوجيا النزاع في ليبيا يتبين أنه قد مر بأربع مراحل رئيسية، بدأت بالانتفاضة الشعبية السلمية ضد نظام العقيد القذافي، ثم إلى نزاع أدى إلى التدخل العسكري بقيادة حلف شمال الأطلسي، وصولاً إلى المرحلة الفوضوية التي تلت سقوط النظام الليبي والتي كانت نتيجتها:

- تفكك هياكل الحكم - الرسمية وغير الرسمية - التي كانت قائمة في عهد النظام مما خلق فراغ مؤسسي¹.

- التنافس بين الجهات الفاعلة المسلحة الجديدة على إمدادات الأسلحة وتحقيق السيطرة على المنشآت الأمنية والمباني الحكومية والمواقع الاستراتيجية، وهذا ما أدى إلى تفكك القطاع الأمني وعجز الأطراف السياسية عن نزع سلاح الميليشيات المتمردة².

- دعم السلطات الانتقالية للجماعات المسلحة وتمويلها، بحيث عملت على إضفاء الطابع المؤسسي على الجماعات المسلحة ضمن هياكل جديدة تابعة للدولة وتكليفها بتوفير الأمن، وهذا ما زاد من تأزم الوضع في ليبيا خاصة وأن هذه الجهات الفاعلة المسلحة يمكن أن تقوض عمل الدولة وقدرتها على توفير الأمن، مما قد يجعلها تفقد السيطرة على الجهات الفاعلة التي وظفتها لخدمة مصالحها، كما تزيد من ضعفها من خلال إنشاء مناطق حكم جديدة وبديلة هي من تحدد النظام السياسي فيها والمبادئ الأساسية التي تحكمها وفق توجهاتها الخاصة بمصلحتها³.

- انتشار حالة من الفوضى وعدم الاستقرار مما ساهم في خلق مناخ مناسب لتأسيس فرع مغاربي لتنظيم "داعش" وكذلك انتشار ميليشيات مسلحة من أعراق مختلفة⁴.

من خلال ما ذكر في سياق الجزء الأول من الدراسة، تبين أن النزاع الليبي قد مر بالعديد من المنعطفات المؤثرة عليه داخلياً خارجياً بداية من 2011 وصولاً إلى 2020 والتي أوصلت الدول الليبية إلى مرحلة الدولة الفاشلة التي تفتقر لكل مقومات وهياكل الدولة السابقة، والتي كانت نتيجتها انتشار العديد من التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب؛ والجريمة المنظمة؛ والهجرة غير الشرعية؛ تجارة الأسلحة.

كل هذا أفرز بيئة أمنية غير مستقرة شجعت على التدخل فيها من قبل القوى الإقليمية والدولية التي يستند تدخلها على أسس عدة مختلفة باختلاف هدف التدخل، ومن بينهم الجزائر التي عملت على التدخل في الأزمة الليبية بحكم الجوار الجغرافي من خلال الاعتماد على المقاربة الدبلوماسية-أمنية المتوازنة التي تركز

¹ - سهام الدريسي، مأزق الانتقال السياسي في ليبيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، د. س. ن. ص 5.

² - كريستوفر س. شيفيس، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، معهد أبحاث RAND للأمن القومي، 2014. ص 5.

³ - صبرينة مزياني، دور وتأثير الفواعل اللاتماثلية في مسار تفاعلات البيئة الأمنية الجديدة: تنظيم داعش أنموذجاً، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م 6، ع 1، 2022، ص 1663.

⁴ . Moncef Djaziri, L'ONU et la transition conflictuelle en Libye , AFKAR/IDEES, automne 2015, p, 16

على رفض التدخلات الأجنبية العسكرية والدعوة إلى حل سياسي شامل يضمن وحدة ليبيا، وهذا ما سيتم توضيحه في سياق الجزء الثاني من الدراسة.

المبحث الثاني

دوافع التدخل الجزائري في ليبيا.

كانت ولا تزال الجزائر ثابتة على مبدأ دبلوماسية الثورة، الذي ينص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها من دون تدخل عسكري من القوى الأجنبية، الأمر الذي جعلها تتبنى دوما الخيارات السياسية السلمية في حل النزاعات خاصة الأفريقية مثل توسطها في مالي واريتريا وأثيوبيا سابقا، ونفس الشيء مؤخرا في ليبيا والتي تسعى الخارجية الجزائرية ومن بداية موجات الربيع العربي لطرح الحل السياسي وأهميته على طاولة المفاوضات، والذي يظهر من خلال موافقتها على قرارات الاتحاد الأفريقي بوقف إطلاق النار ودعوة الأطراف المتنازعة من أجل حل النزاع.

ويعد عامل الإدراك لدى القيادات الجزائرية عامل مهم في التعامل مع التهديدات الأمنية، وهو ما جعل الموقف الجزائري من النزاع الليبي يعد الأهم على المستوى الإقليمي، خاصة وأن الجزائر تعتبر من أكثر الدول القادرة على التعامل مع الوضع الليبي بفضل مقوماتها الجيوستراتيجية وقدراتها العسكرية، وفي ما يلي أبرز الدوافع الرئيسية التي شجعت الجزائر على التدخل في النزاع الليبي والبحث عن حل له يرضي الأطراف المتنازعة بشكل الذي يضمن الأمن والاستقرار، وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

- رغبة الجزائر في كسر حاجز العزلة التي عرفتة في السنوات الأخيرة بسبب الأوضاع الداخلية، وبالتالي العمل على إعادة تنشيط دورها وهيبتها أمام المجتمع الدولي، وكذلك شراكتها استراتيجية مع القوى الكبرى كروسيا والصين خاصة في ظل تأزم الوضع في الساحل وليبيا، وبالتالي نقل صورة على أنها دولة حازمة مهمة من الناحية الجيوبوليتيكية في المنطقة.

- يعد القرب الجغرافي هو الآخر من أهم الأسباب التي دفعت بالجزائر للتدخل، خاصة وأنها الأكثر عرضة للتهديدات الأمنية الناتجة عن ما يحدث في ليبيا بسبب القرب الجغرافي فالبليدين تتشارك حدوداً برية قدرها 982 كلم الأمر الذي يجعل الجزائر في مهمة صعبة جداً لتأمين الحدود البرية.

- التأكيد على أن تغليب الحلول العسكرية في حل الأزمات والنزاعات في المنطقة لن يحقق السلم والأمن.

- تأثير الوضع الأمني في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري، من خلال تداعيات انهيار مؤسسات الدولة الأمنية وانتشار للسلاح في أيدي الجماعات المسلحة الإرهابية على غرار جماعة القاعدة في المغرب الإسلامي، وكذلك تزايد الانقسامات السياسية والعسكرية والقبائلية بين الشرق والغرب في ليبيا¹.
- غياب الدولة وتفككها وإقامة دويلات ريعية وإمارات عشائرية تنتهي حدودها حيث تنضب آبار النفط، وانتشار الميليشيات العسكرية المتمردة، هذا ما أدى إلى تصاعد حدة العنف في ليبيا.
- تزايد المنافسة الدولية والإقليمية على ليبيا بين مصر روسيا وتركيا بعد التصعيد الأخير، وبسبب الفوائد الاقتصادية التي يمكن تحقيقها في ليبيا الغنية بالموارد الطاقوية "النفط والغاز" والتي قدرة اجمالي انتاجها قبل الأزمة بحوالي 1,77 مليون برميل يوميا، لذلك، سعت كل من مصر والإمارات العربية المتحدة مستغلة فترة انسحاب الجزائر بسبب الانشغال بالوضع الداخلي لتقديم الدعم السياسي واللوجستي لحفتر.
- التخوف من صعود الصراع الاثني باتجاه الجنوب الجزائري خاصة التوارق.
- فشل التدخل العسكري لحلف الناتو وعدم قدرته على تسوية الوضع في ليبيا وتحقيق هدفه ببناء مؤسسات أمنية تحقق الاستقرار الداخلي، بل العكس فقد عرفت ليبيا تصاعد في حدة العنف والجرائم ما أدى إلى زعزعة الاستقرار لتكون بذلك نموذجا أخريؤكد على أن التدخل العسكري في حالات كثير لا يؤدي إلى الحل بل إلى التصعيد.
- استلاء الجماعات المتطرفة والميليشيات العسكرية على المخزون العسكري الليبي والتي تفوق الترسانة الإجمالية للجيش البريطاني بحسب التصريح الذي قدمته الاستخبارات².
- تزويد كل من قطر وفرنسا المتمردين بالأسلحة القتالية الكافية، بحيث ساهمت قطر بأكثر من 20 ألف طن من الأسلحة المتنوعة بين البنادق الهجومية والقاذفات الصاروخية العديمة الارتداد (آر.بي.جي) وغيرها من الأسلحة الصغيرة، والتي حولت ليبيا إلى مستودع من الأسلحة الصغيرة والخفيفة كمنظومات الدفاع الجوي المحمولة "MANPADS"، والصواريخ المضادة للدروع وصواريخ غراد ومدافع هاون، الأمر الذي زاد من قلق الدول المجاورة خاصة الجزائر كون انتشار هذه الأسلحة في يد الجماعات الإرهابية يثير قلق أمني بحيث لا يمكن توقع متى وأين وكيف ستستعمل هذه الأسلحة.

¹- منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013، ص 438.

²- كريستوفر س. شيفس، جيفري ملرتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، ترجمة مؤسسة راند 2014، ص

الشكل رقم 1: منظومة الدفاع الجوي المحمولة "MANPADS"



<https://ye.ww2facts.net/4464-manual-air-defense-systems-part-4-manpads-robotsyste.html> المصدر:

[robotsyste.html](https://ye.ww2facts.net/4464-manual-air-defense-systems-part-4-manpads-robotsyste.html)

وقد أدت هذه الدوافع مجتمعة لتبني الجزائر المقاربة الدبلوماسية كمحاولة منها لإيجاد مخرجات تحقق الاستقرار في ليبيا وتحفظ الاستقرار الإقليمي في المنطقة، من أجل ذلك، سنبحث في ملامح هذه المقاربة في سياق الجزء الأخير من الدراسة.

المبحث الثالث

ملامح المقاربة الدبلوماسية الجزائرية

تبنت الجزائر في ظل التطورات الأخيرة التي عرفتها ليبيا المقاربة الدبلوماسية^(**) كمحاولة منها لحل النزاع من جهة والحفاظ على أمنها واستقرارها من جهة أخرى، ويُعدّ تدخل الجزائر في الأزمة الليبية نموذجًا واضحًا لتجسيد مفاهيم الأمن الإقليمي والدبلوماسية الوقائية الذي يهدف إلى تجنب تدهور الوضع في ليبيا وانتقاله

^{**} - المقاربة الدبلوماسية الأمنية "المقاربة الدبلوماسية": هو مصطلح يُستخدم لوصف التكامل بين العمل الدبلوماسي والعمل الأمني في معالجة مجموعة من القضايا المهمة والمتعلقة بالأمن القومي أو الإقليمي أو الدولي، وتكون هذه المقاربة من خلال استخدام القنوات الدبلوماسية لتعزيز التعاون الأمني بين الدول، وتوظيف البعد الأمني في خدمة أهداف السياسة الخارجية.

الى الجزائر بسبب الحدود المسامية بين البلدين، لذلك، عملت على تحديد المسارات والتوجهات السياسية التي تتماشى ومقاربتها الأمنية لمنع الانزلاق الأمني في ليبيا.

ولا يمكن أن نقول بأن المقاربة الدبلوماسية-الأمنية هي مقاربة جديدة، لأنه وكما هو متعارف عليه الجزائر تتماشى دوماً في علاقاتها الخارجية على ثوابت دبلوماسية الثورة والتي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بمعنى "التدخل المباشر"، إلا أن هذه المقاربة جاءت بوجه نظر مختلفة وأليات تفعيلية متطورة بهدف التأكيد على عودة الجزائر لساحة السياسة الدولية كطرف فاعل ومؤثرة خاصة في المجال الإقليمي في القضايا الأمنية¹.

من هذا المنطلق، تبنت الجزائر مقاربة تقوم على مبدأ التوازن بين احترام السيادة الوطنية الليبية وبين التدخل الإيجابي عبر الوساطة السياسية واحتضان مبادرات الحوار، وتتجسد ملامح هذه المقاربة فيما يلي:

أ: حضور وعقد الاجتماعات:

في إطار سعي الجزائر لإعادة تفعيل دورها الإقليمي وفق مقاربة دبلوماسية-أمنية بعد أزمة الغياب الطويلة، كان الملف الليبي أول موضوع طرح للنقاش من أجل تحقيق هذا الهدف وهذا راجع إلى: أهمية ليبيا وخطورة تصعيد التهديد الأمني على وضع ومستقبل الأمن الجزائري خاصة بعد سيطرة الميليشيات العسكرية على الحكم وانتشار الجماعات الارهابية، فضلا عن رغبة الجزائر في تجنب احتمال التدخل العسكري في ليبيا الذي يحولها إلى حرب إقليمية بالوكالة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي في المنطقة، من أجل ذلك، سعت الجزائر إلى حضور وتنظيم اجتماعات تشاورية تهدف إلى وضع مبادرات تسوية للوضع الليبي، وتجلت هذه المبادرات في عدة محطات بارزة أهمها:

✓ احتضان الجزائر للحوار الليبي-الليبي 2015: حيث استضافت الجزائر العاصمة جلسات حوار برعاية الأمم المتحدة جمعت ممثلين عن الأحزاب السياسية ومجالس محلية ليبية، بهدف تقريب وجهات النظر ودعم مسار الحل السياسي.

✓ حضور مؤتمر برلين 2020: بالنظر لأهمية الجزائر كفاعل اقليمي له وزن كانت الجزائر أول الحاضرين في اجتماع برلين الذي كان بدعوة ألمانية لدعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ومبعوثه إلى ليبيا غسان سلامة، لتحقيق سيادة ليبيا وتعزيز عملية المصالحة الداخلية بين طرفي النزاع عبر مجموعة دول ومنظمات دولية، بعد عدم التزام حفتر بقرار وقف إطلاق النار الذي كان في روسيا والتي كانت نتيجته سيطرة قوات حفتر على مدينة سرت الاستراتيجية (شمال وسط ليبيا) مما شكل منعطفا هاما في مسار التصعيد العسكري.

¹ - عثمان لحاني، عودة الجزائر للساحة الليبية: مخاوف من حرب على حدودها، العربي الجديد، 2019-12-27 في: <https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/12/27>، تم الاطلاع عليه في: 2025-10-10.

وقد أيدت الجزائر المقترحات التي خرج بها مؤتمر برلين والتي تصب في مصلحة الأمن الوطني الجزائري من خلال تأكيد المؤتمر على حل سياسي واعتبار الحل العسكري مستحيل كونه سيزيد من معاناة الشعب الليبي. أكثر، كما شاركت بفعالية في المتابعة السياسية واللوجستية وأبدت استعدادها لاحتضان أي مسارات حوار جديدة تكون برعاية أممية وبتوافق ليبي.

✓ اجتماع دول الجوار الجغرافي: بعد ثلاثة أيام من حضور الجزائر مؤتمر برلين، تم تنظيم ما أسماه وزير الخارجية اجتماعا تشاوريا تنسيقيا حول الأزمة الليبية بحضور ممثلي كل من تونس ومصر وتشاد والنيجر والسودان ومالي لتأكيد على أهمية تفعيل دور دول الجوار الإقليمي في حل النزاع الليبي لتجنب التدخل العسكري، والذي يهدف الى تحديد واقع النزاع وتأثيره على الإقليم، وكذلك من أجل التشاور بشأن الأدوات التفعيلية الضرورية لما جاء به مؤتمر برلين من خلال استعمال دول الجوار كورقة ضغط على أطراف الأزمة والدفع بها نحو تفضيل الحل السياسي.

وتوضح الخارطة التالية بأن الدول الحاضرة للاجتماع هي الدول الأكثر تهديدا من تصاعد العنف في ليبيا بسبب حدودها الجغرافية المتقاربة، ما يؤكد أن استدعائها لحضور الاجتماع في الجزائر أمر ضروري وملح للخروج من الأزمة والتأكيد على أن هذه الدول هي من تستطيع حل الأزمة وتفادي انتقالها إليها.

الخارطة رقم 1: الدول المهددة بتصاعد الأزمة الليبية



<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102161119511573.html> المصدر:

وقد أفرز هذا الاجتماع مجموعة من القرارات التي تؤكد على ثبات المواقف الجزائري في ضرورة وقف القتال وتصعيد العنف من خلال الحل السياسي، وتمثلت هذه القرارات في:

- رفض التدخل الأجنبي.

➤ ضرورة حظر الأسلحة ومنع تدفقها إلى التراب الليبي.

➤ التأكيد على عدم وجود أي حل للأزمة إلا الحل السياسي الليبي.

➤ استئناف العمل مع دول الجوار الليبي وإشراك الاتحاد الأفريقي في هذه المبادرة

➤ مواصلة التشاور والتنسيق من أجل إبلاغ موقف دول الجوار للمجتمع الدولي.

✓ زيارة وزير الخارجية الجزائري إلى طرابلس وبنغازي 2021: ضمن جهود استئناف التواصل بين

الأطراف الليبية، قام وزير الخارجية الجزائري بزيارات رسمية إلى مختلف العواصم الليبية، حاملاً رسائل دعم للحوار والمصالحة الوطنية.

✓ انعقاد جلسة على مستوى قيادة مجلس الأمن الوطني الجزائري لدراسة ملف تفاقم الأوضاع في

طرابلس والذي جاء اثر اعلان تركيا تدخلها العسكري في ليبيا والذي يعتبر أول اجتماع بحضور الرئيس الجديد عبد المجيد تبون باعتباره وزيرا للدفاع والفرق الأول سعيد شنقرجة والذي ام فيه البحث في كل الاستعدادات الأمنية اللازمة للدفاع عن حدود الجزائر ومنع انتقال أي تهديد إليها، وهذا الذي يقودنا إلى الجزء الثاني من المقاربة وهو الجانب الأمني الموضح فيما يلي:

ب: بناء علاقات دبلوماسية مع دول الجوار:

انتهاج مبدأ حسن الجوار الإيجابي مع الدول التي تتقاسم معها الحدود من خلال العمل على التشاور السياسي و التعاون في مختلف الميادين، قصد بلوغ أهم أهداف الأمن الوطني الجزائري و المتمثلة في الحفاظ على حرية التراب الوطني و مد جسور الحوار و التعاون من أجل تحقيق الاستقرار.

بالإضافة إلى ما سبق، تبنت الدبلوماسية الجزائرية طرح مبادرة للحوار و التأكيد على أنه عنصر حيوي في سبيل الوصول لعملية مصالحة وطنية شاملة، و هذا نظرا لشمولية الحوار باعتباره آلية و عملية تفاوضية تمنح الفرصة لمختلف مكونات المجتمع الليبي و أطرافه السياسية مناقشة القضايا الحيوية الخلافية و خاصة المرتبطة بأهمية نزع سلاح المجموعات المسلحة، و يؤسس لبيئة حل ممكنة و مستدامة بين مختلف القوى الفاعلة الداخلية الليبية.

وتجسيدا لهذه المبادرة استقبلت الجزائر العديد من الوفود من قبل القوى الفاعلة الليبية الداخلية والخارجية، حيث أبدى الكثير منهم ترحيبهم بالمبادرة و الرؤية الجزائرية للتسوية السياسية و الاجتماعية للنزاع الليبي، و قد شهد النشاط الدبلوماسي المتعلق مباشرة بالملف الليبي في الآونة الأخيرة¹، عدة زيارات تمثلت بالأساس في:

- زيارة رئيس حكومة الوفاق الوطني بتاريخ 06 جانفي 2020 وقد تم تباحث مع الرئيس الجزائري حول آليات تفعيل الاتفاق الأمني المشترك بين الجزائر وليبيا الموقع خلال العام 2012، و هو الاتفاق الذي يختلف

¹- منصور لخضاري، الرؤيتان الجزائرية و التونسية، للأزمة الليبية، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/1/12، في: <https://studies.aljazeera.net/en/node/4533>، تم الاطلاع عليه في: 2025-10-10.

الطرفان في قراءة فحواه، حيث لا ترى الجزائر إمكانية تدخلها عسكريا خارج حدود سيادتها الإقليمية، في حين يسعى الجانب الليبي إلى توظيف الاتفاق للحصول على دعم عسكري لصد عدوان حفتر على العاصمة طرابلس، بصفتها مجموعات مسلحة تعمل خارج شرعية الدولة.

- زيارة وزير الخارجية التركي بتاريخ 07 جانفي 2020 الذي أكد على ضرورة انخراط الجزائر في مبادرات البحث عن الحلول للأزمة الليبية انطلاقا مما لها من دور محوري لا يمكن تجاوزه، واتفاق الطرفين على تجنب أي إجراء عملي يزيد في تعكير الأجواء، وبذل كل الجهود لوقف إطلاق النار.

- زيارة وزير الخارجية و التعاون الدولي الإيطالي بتاريخ 08 جانفي 2020، الذي عبر عن تطابق وجهة نظر بلاده مع الطرح الجزائري الخاص بسبل حلحلة الأزمة الليبية.

- زيارة وزير الخارجية المصري بتاريخ 09 جانفي 2020 لتباحث سبل حلحلة الأزمة، مع ما لذلك من دلالات نظرا للاصطفاف المصري المعلن إلى طرف اللواء الليبي المتقاعد حفتر.

فقد ساهم الموقف الجزائري بفعالية في تريث الأطراف الفاعلة عن الاندفاع نحو خيار الحسم العسكري، وهو ما يدل على الثقل الوزن للجزائر في الملف الليبي. و في ظل وجود محاولات عديدة لجر الجزائر للتدخل العسكري في ليبيا، الأمر الذي ترفضه الجزائر لإدراكها أن التدخل العسكري الأجنبي لم يثبت يوما نجاحته في حل الأزمات، لذلك فهي تعزز اللجوء للحوار السلمي.

ج: تعزيز الدفاعات الأمنية لحماية الحدود الجزائرية الليبية:

أما فيما يتعلق بالاستراتيجية الأمنية التي تبنتها الجزائر لحماية الحدود، فقد اتخذت المؤسسة العسكرية ومنذ بداية تصاعد حدة العنف غير منظم في ليبيا عام 2013 العديد من الإجراءات الأمنية الدفاعية على طول الحدود الليبية والتي تضمنت ما يلي:

✓ رفع ميزانية الانفاق والتسليح العسكري بشراء العديد من الأسلحة العسكرية المتطورة تكنولوجيا من السوق الروسية الحليف الأول للجزائر في هذا المجال، فقد استطاعت الجزائر بهدف تحسين قدراتها الدفاعية والهجومية بعد تأزم الوضع الأمني في الساحل وليبيا من شراء 14 مقاتلة تفوق جوي ضاربة " Su-30MKA Flanker-C من خلال صفقتها مع روسيا في عام 2015 بقيمة مليار دولار"، أما في عام 2018 تمكنت من التعاقد على 16 مقاتلة متعددة المهام قيمتها 800 مليون دولار

ولزيادة مستوى الكشف قامت الجزائر بشراء الرادار Rezonans-NE باعتباره الرادار الرئيسي للكشف عن الأهداف الجوية فضلا عن رادارات Nebo-SVU التي تشكل الأساس للكشف عن الأهداف الجوية بعيدة المدى¹.

¹ - Akram Kharief, Algeria as Export Show-Case for Russian Air Defence Systems, The New Defence Order Strategy , N1(54), p26.

الشكل رقم 2: مقاتلة تفوق جوي ضاربة



<https://www.pinterest.com/pin/551268810623421877/>: المصدر:

الشكل رقم 3 : رادار Rezonans-NE



الشكل رقم 4 : رادار Nebo-SVU



<https://defense-arab.com/vb/threads/76515/>: المصدر:

✓ رفع درجة التأهب على مستوى الحدودي من خلال نشر عدد كبير من أفراد الجيش لوطني على طول الحدود الشرقية للحد من عملية تهريب الأسلحة، وهذا بعد ارتفاع المحاولات الرامية لتوصيل السلاح لليبيا من منطقة الساحل عن طريق الجنوب الجزائري.

✓ وضع هيئة طوارئ خاصة في وزارة الدفاع الوطني تكون دوماً على استعداد لاحتواء أي هجوم طارئ يشرف عليها ضابط برتبة عقيد، والتي تم وضعها نتيجة الهجوم الإرهابي الذي حدث في تيغنتورين¹.

✓ احكام السيطرة على المنافذ الحدودية والتي تم غلقها بشكل كامل تحسباً من أي تسلل للجماعات الإرهابية.

✓ اقامة مجموعة من القواعد العسكرية في الأماكن الاستراتيجية الحساسة خاصة المنشآت الغازية والنفطية في الجنوب الجزائري خاصة القواعد الموجودة في حاسي رمل بورقة وعين أميناس تحسباً لأي هجوم إرهابي محتمل.

خاتمة

بناءً على ما سبق، نخلصُ إلى أن تعامل الجزائر مع تطورات الأزمة الليبية كان نابع من مصلحة الدولة العليا والمتمثلة في الحفاظ على أمنها واستقرارها، وهذا ما لمسناه من جملة الدوافع التي جعلت الجزائر تضع ملف النزاع الليبي ضمن أولوياتها بعد تعيين الرئيس عبد المجيد تبون بفترة قصيرة، ادراكاً منها بأهمية هذا الملف وتداعياته التي يمكن أن تزيد من تعقيدات الوضع الأمني وتؤدي إلى العديد من الانزلاقات نحو العنف.

الأمر الذي جعل الجزائر وبعد دراسة الأوضاع وتطوراتها تشجع على الحل السياسي وتتفادى الحل العسكري الذي من شأنه تعقيد الوضع أكثر، وهذا ما لمسناه في تأكيدها على المسار الدبلوماسي والأمني من خلال مقاربتها الدبلوماسية التي حاولت تطويرها وتفعيلها بالشكل اللازم، حيث عملت على لعب دور الوسيط الإقليمي من خلال احتضان جولات حوار بين الفرقاء الليبيين، كما شاركت بفعالية في المبادرات الأممية والدولية الرامية إلى تسوية النزاع، لا سيما في إطار دول الجوار الليبي. وارتكزت المقاربة الجزائرية على البُعدين الأمني والجيوستراتيجي نظراً للتداعيات الخطيرة التي قد تترتب على استمرار النزاع على أمن واستقرار دول المنطقة، خاصة مع تفاقم ظاهرة تهريب السلاح وتسلسل الجماعات الإرهابية عبر الحدود المشتركة.

وهكذا تكون الجزائر قد رسخت مكانتها كفاعل إقليمي مسؤول، يتبنى مبادئ الدبلوماسية أمنية فعالة وواضحة ويسعى بجدية للحفاظ على التوازن الاستراتيجي في المنطقة، بما يُسهم في الحد من مظاهر الانقسام ويحول دون تفاقم النزاعات الإقليمية.

¹ - الأحداث العسكرية، "قوات الجيش تحبط محاولة لتهريب الأسلحة وذخائر إلى الجزائر"، مجلة الجندي، ع468، ص4.

قائمة المصادر والمراجع:

أ: باللغة العربية

- الأحداث العسكرية، "قوات الجيش تحبط محاولة لتهريب الأسلحة وذخائر إلى الجزائر"، مجلة الجندي، ع468.
- صبرينة مزياني، دور وتأثير الفواعل اللاتماثلية في مسارات تفاعلات البيئة الأمنية الجديدة: تنظيم داعش أنموذجا، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م6، ع1، 2022.
- سهام الدريسي، "مآزق الانتقال السياسي في ليبيا"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، د.س.ن.
- عثمان لحاني، عودة الجزائر للساحة الليبية: مخاوف من حرب على حدودها، العربي الجديد، 2019-12-27 في: <https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/12/27>
- عماد الدين بادي، استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة، ديكاف ، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2020.
- فريق الأزمات العربي، الأزمة الليبية إلى أين؟ ، مركز دراسات الشرق الأوسط، ع13، مارس 2017.
- كريستوفر س. شيفس، جيفري ملرتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، ترجمة مؤسسة راند 2014.
- كريستوفر س. شيفس، "ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل"، معهد أبحاث RAND للأمن القومي، 2014.
- منصور لخضاري، الرؤيتان الجزائرية و التونسية، للأزمة الليبية، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/1/12، في: <https://studies.aljazeera.net/en/node/4533>
- منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013.
- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، داعش وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2016،

ب: باللغة الأجنبية

- Akram Kharief, **Algeria as Export Show-Case for Russian Air Defence Systems**, The New Defence Order Strategy , N1(54).
- Ibrahim Fraihat, **Unfinished Revolutions Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab Spring**, (UK : Yale University Press, 2016).
- . Karim Mezran, and Elissa Miller, Libya : from intervention to proxy war , **The Atlantic Council's Rafik Hariri Center for the Middle East studies**, july 2017.
- . Marcus Cadier, **World in conflict_ the case of Libya, the United Nations & NATO** , (Bachelor thesis in International Relations, University of Gothenburg, august 2016).
- Mesfin Gebremichael and others, **Libya conflict insight** , Institute for Peace and Security Studies, february 2018.
- Moncef Djaziri, L'ONU et la transition conflictuelle en Libye , **AFKAR/IDEES**, automne 2015.